

**بنك نور الإسلامي ش.م.ع
تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013**

**تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013**

الصفحات

1	تقرير مجلس الإدارة
3 - 2	تقرير مدقق الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي
5	بيان الدخل
6	بيان الدخل الشامل
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية
8	بيان التدفقات النقدية
53 - 9	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يطيب لأعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم حول أنشطة بنك نور الإسلامي ش.م.ع ("البنك") مرفقاً بالبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تنفيذ الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتنوعة مثل المرابحة والوكالة والتورق والاستصناع والصكوك الإسلامية والإجارة. يتم تنفيذ أنشطة البنك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك وفقاً لأحكام عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي.

النتائج

إن بيان المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2013، وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ يتم بيانها في البيانات المالية المرفقة.

توزيعات الأرباح

لا يقترح مجلس الإدارة دفع أي توزيعات أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من الأعضاء التالية أسماؤهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

صاحب السمو الشيخ/ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم (رئيس مجلس الإدارة)
معالي الفريق/ مصبح راشد مصبح الفتان (نائب رئيس مجلس الإدارة)
سعادة/ عبدالله بن محمد غباش*
السيد/ سعود أحمد عبد الرحمن باعلوي
سعادة/ عيسى عبد الفتاح كاظم الملا
سعادة/ سلطان أحمد سلطان بن سليم
السيد/ محمد العبار
السيد/ عبد الله أحمد محمد الحباي
السيد/ عبد الله محمد راشد الحريرز**
السيد/ حسين أحمد ضاعناقمزي

* عيّن في 25 مارس 2013
** استقال اعتباراً من 24 مارس 2013

مدققو الحسابات

عبر مدققو الحسابات، شركة برايس ووترهاوس كوبرز، عن رغبتهم في الاستمرار بتدقيق حسابات البنك.

بالنيابة عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2014

.....
عضو مجلس الإدارة عضو مجلس الإدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين فيبنك نور الإسلامي ش.م.ع

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك نور الإسلامي ش.م.ع ("البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013 وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبيده بناءً على عملية التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين فيبنك نور الإسلامي ش.م.ع (تابع)

الرأي

31 برأينا، تعبر البيانات المالية المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك كما في ديسمبر 2013 وأدائه المالي وتدقيقه النقدي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته، نفيديكم بما يلي:

- (أ) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- (ب) أن البيانات المالية تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته والنظام الأساسي للبنك.
- (ج) أن البنك قد احتفظ بدفاتر محاسبية صحيحة وأن البيانات المالية متوافقة معها.
- (د) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للبنك.
- (هـ) لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد أخلّ بأي من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته أو نظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة البنك أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2013.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (10) لسنة 1980، وتعديلاته، نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برئيس ووترهاوس كوبرز
27 مارس 2014



أمين حسن ناصر
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 307
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاح	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
1.373.748	3.491.896	4	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
3.016.714	2.340.657	5	مبالغ مستحقة من مصارف
10.876.914	14.345.215	6	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
1.716.282	1.811.289	7	استثمارات في صكوك إسلامية
83.948	213.800	8	استثمارات عقارية
173.681	179.735	9	موجودات أخرى
713.293	768.899	10	ممتلكات ومعدات
-----	-----		
17.954.580	23.151.491		مجموع الموجودات
=====	=====		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
14.823.112	19.434.502	11	حسابات المودعين
625.435	853.218	12	مبالغ مستحقة لمصارف
322.595	420.517	13	مطلوبات أخرى
-----	-----		
15.771.142	20.708.237		مجموع المطلوبات
-----	-----		
			حقوق الملكية
3.157.895	3.307.895	14	رأس المال
150.000	-	14	رأس المال المكتتب
63.566	89.108	15	احتياطي قانوني
-	7.587	10	فائض من إعادة تقييم أراضي مبان
1.669	(1.525)		تغيرات متراكمة في القيمة العادلة لصكوك إسلامية متوفرة للبيع
(1.189.692)	(959.811)		خسائر متراكمة
-----	-----		
2.183.438	2.443.254		مجموع حقوق الملكية
-----	-----		
17.954.580	23.151.491		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
=====	=====		

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 مارس 2014 ووقعها بالنيابة عن المجلس:



.....
عضو مجلس الإدارة



.....
عضو مجلس الإدارة

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	إيضاح	
			الإيرادات
592.163	678.686	16	إيرادات من تمويلات وصكوك إسلامية
(293.015)	(270.930)	17	حصة المودعين من الأرباح
-----	-----		
299.148	407.756		صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
205.055	211.646	18	رسوم وإيرادات أخرى، صافية من التكاليف
42.448	7.311	19	ربح من استثمارات في صكوك إسلامية
5.290	5.852	8	تغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
-----	-----		
551.941	632.565		مجموع الإيرادات
-----	-----		
			المصاريف
(133.646)	(181.297)	20	مصاريف عمومية وإدارية
(142.599)	(183.072)	21	تكاليف موظفين
(33.726)	(23.895)	10	استهلاك
-----	-----		
(309.971)	(388.264)		مجموع المصاريف
-----	-----		
241.970	244.301		صافي ربح العمليات
(166.394)	(43.850)	6	مخصص الانخفاض في قيمة أدوات تمويل إسلامي
-	54.972	10	عكس خسارة الانخفاض في قيمة أراضي ومباني
-----	-----		
75.576	255.423		ربح السنة
=====	=====		

**بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013**

2012	2013	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
75.576	255.423		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
			بنود لن يُعاد تصنيفها في بيان الدخل
-	7.587	10	- ربح من إعادة تقييم أراضي ومباني
			بنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل
28.764	(1.840)	7	- صافي التغيرات في القيمة العادلة
(28.854)	(1.354)	19	- صافي الربح المحقق المحوّل إلى بيان الدخل
-----	-----		مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى
(90)	4.393		
75.486	259.816		مجموع الدخل الشامل للسنة
=====	=====		

المجموع ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات في صكوك إسلامية متوفرة للبيع ألف درهم	فائض من إعادة تقييم أراضي ومباني ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	رأس المال المكتتب ألف درهم	رأس المال ألف درهم
1.957.952	(1.257.710)	1.759	-	56.008	-	3.157.895
في 1 يناير 2012						
مجموع الدخل الشامل للسنة						
75.576	75.576	-	-	-	-	-
28.764	-	28.764	-	-	-	-
(28.854)	-	(28.854)	-	-	-	-
(75.486)	75.576	(90)	-	-	-	-
150.000	-	-	-	-	150.000	-
-	(7.558)	-	-	7.558	-	-
2.183.438	(1.189.692)	1.669	-	63.566	150.000	3.157.895
في 31 ديسمبر 2012						
مجموع الدخل الشامل للسنة						
255.423	255.423	-	-	-	-	-
7.587	-	-	7.587	-	-	-
(1.840)	-	(1.840)	-	-	-	-
(1.354)	-	(1.354)	-	-	-	-
259.816	255.423	(3.194)	7.587	-	-	-
-	-	-	-	-	(150.000)	150.000
-	(25.542)	-	-	25.542	-	-
2.443.254	(959.811)	(1.525)	7.587	89.108	-	3.307.895
في 31 ديسمبر 2013						

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
75.576	255.423		أنشطة العمليات
			ربح السنة
			تعديلات بسبب:
166.394	43.850	6	خسارة الانخفاض في قيمة أدوات تمويل إسلامي
(5.290)	(5.852)	8	تغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
-	(54.972)	10	عكس خسارة الانخفاض في قيمة عقارات
107	8	10	ممتلكات ومعدات مستبعدة / محذوفة
133	1.869		إطفاء خصم على صكوك محتفظ بها لحين استحقاقها
(42.448)	(7.311)		ربح من استثمارات في صكوك إسلامية
33.726	23.895	10	استهلاك ممتلكات ومعدات
-----	-----		
228.198	256.910		التدفقات النقدية للعمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات
			التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:
195.744	(329.494)	4	احتياطي قانوني لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(626.833)	676.057	5	مبالغ مستحقة من مصارف
182.372	(3.636.151)	6	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
			صافي العوائد من تصفية / (شراء) صكوك إسلامية-
(88.555)	(24.299)		محتفظ بها لحين استحقاقها
189.782	(6.054)	9	موجودات أخرى
2.963.044	4.611.390	11	حسابات المودعين
(1.994.747)	227.783	12	مبالغ مستحقة لمصارف
(116.254)	97.922	13	مطلوبات أخرى
-----	-----		
932.751	1.847.064		صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات
			أنشطة الاستثمار
(60.585)	-	8	إضافات إلى استثمارات عقارية
(5.309.179)	(6.308.222)	7	شراء صكوك إسلامية- استثمارات متاحة للبيع
5.032.532	5.895.441		عوائد من صكوك إسلامية- استثمارات متاحة للبيع
-	(181.189)		شراء صكوك إسلامية- محتفظ بها لحين استحقاقها
-	525.511		عوائد مستحقة من صكوك إسلامية- محتفظ بها لحين استحقاقها
(100.000)	100.000	4	استثمارات في شهادات إيداع
(5.000)	-	9	استثمار إضافي في استثمارات حقوق ملكية أخرى
(6.224)	(16.951)	10	إضافات إلى ممتلكات ومعدات
-----	-----		
(448.456)	14.590		صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
150.000	-	14	اكتتاب مقبوض عن رأس المال المكتتب
-----	-----		
634.295	1.888.654		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
165.935	800.230	4	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-----	-----		
800.230	2.688.884	4	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
=====	=====		

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1 التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك نور الإسلامي ش.م.ع ("البنك") في 26 مارس 2007 كشركة مساهمة عامة بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته)، ويخضع البنك لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إن العنوان المسجل للبنك هو مجمع إعمار، مبنى رقم 1، شارع الشيخ زايد، ص.ب. 8822، دبي، الإمارات العربية المتحدة. والبنك مُسجل لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 26 أبريل 2007، وبأشْر عملياته بعد ذلك التاريخ.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تنفيذ الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال الأدوات الإسلامية المتنوعة مثل المرابحة والوكالة والتورق والإجارة والاستصناع والصكوك الإسلامية. يتم تنفيذ أنشطة البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تشرف على تطبيقها وتفسيرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى البنك وكذلك وفقاً لأحكام عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي.

تمتلك مجموعة نور الاستثمارية ش.ذ.م.م، الشركة الأم، نسبة 91% من أسهم البنك.

2 أساس الإعداد

1-2 بيان الالتزام

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2-2 أ أساس القياس

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس القيمة العادلة للبند الهامة التالية في بيان المركز المالي:

- الموجودات والمطلوبات المالية المُحتفظ بها للمتاجرة.
- الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- الاستثمارات العقارية.
- الأراضي والمباني المصنفة ضمن الممتلكات والمعدات.

3-2 العملة الوظيفية وعملة العرض

إن هذه البيانات المالية معروضة بـ درهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهي العملة الوظيفية للبنك. وباستثناء ما تمت الإشارة إليه، فقد تم تقريب المعلومات المالية إلى ألف درهم.

4-2 استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المجالات الهامة التي تنطوي على تقديرات غير مؤكدة أو أحكام هامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية بيانها على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

2 أساس الإعداد (تابع)

4-2 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(أ) الانخفاض في قيمة أدوات التمويل الإسلامي

يقوم البنك أيضاً بمراجعة محفظته التمويلية لتحري الانخفاض في قيمتها على أساس منتظم. وعند تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الاعتراف بالانخفاض في القيمة، يضع البنك تقديرات تتعلق بما إذا كانت هناك بيانات جديرة بالملاحظة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. قد يشمل هذا الدليل أيضاً بيانات جديرة بالملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي في تحصيل المبالغ من العملاء كمجموعة. تستخدم الإدارة التقديرات استناداً إلى تجربة الخسارة التاريخية بالنسبة للتمويل إضافة إلى خصائص مخاطر الائتمان والدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة بما يماثل تلك الموجودة في المحفظة عند تقدير تدفقاتها النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم، وذلك للحد من أي فروق بين تقديرات الخسارة وتجربة الخسارة الفعلية.

(ب) تصنيف الاستثمارات في الصكوك الإسلامية كمُحتفظ بها لحين استحقاقها

وفقاً لإرشادات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، يُصنّف البنك استثماراته في الصكوك الإسلامية ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وتواريخ الاستحقاق الثابتة كاستثمارات مُحتفظ بها لحين استحقاقها، الأمر الذي يقتضي إبداء رأي جوهري في تقييم نية البنك ومقدرته على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لحين استحقاقها. وباستثناء بعض الحالات المحددة، فإن أي عملية بيع أو إعادة تصنيف لُقدر هام من الاستثمارات المُحتفظ بها لحين استحقاقها من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المُحتفظ بها لحين استحقاقها واعتبارها استثمارات متوفرة للبيع، وقد يعمل ذلك على منع البنك من تصنيف الاستثمارات في الصكوك الإسلامية كمُحتفظ بها لحين استحقاقها في الوقت الحاضر ولمدة سنتين ماليّتين تاليتين.

(ج) التقييم العادل للاستثمارات العقارية والأراضي والمباني ضمن فئة الممتلكات والمعدات

إن التقييم العادل للاستثمارات العقارية والمباني وبعض قطع الأراضي المصنفة ضمن فئة الممتلكات والمعدات تستند إلى القيمة المقدرة على النحو الذي يحدده خبير التقييم المستقل وفقاً لمعايير التقييم والتأمين ذات الصلة الصادرة عن المعهد الملكي للمساكين القانونيين ("المعهد"). أما التقييم العادل لقطع الأراضي المتبقية فيتم تحديده عن طريق دائرة الأراضي والأملاك بإمارة دبي. وفي سبيل الاضطلاع بمهمة التقييم، فقد قام خبراء التقييم بوضع عدد من الافتراضات اعتماداً على عددٍ مختلفٍ من مصادر المعلومات. تقوم الإدارة بتقييم تلك الافتراضات استناداً إلى خبراتهم المعقولة وغيرها من المعلومات المتوفرة بخصوص العقار.

(د) تقدير العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للممتلكات والمنشآت والمعدات

تُحدد إدارة البنك الأعمار الإنتاجية المتوقعة ومخصصات الاستهلاك ذات العلاقة بالنسبة للممتلكات والمعدات الخاصة بها على الأقل بشكل سنوي. يقوم البنك بمراجعة الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمنشآت والمعدات بتاريخ التقرير، ويجري التغييرات اللازمة على الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات، عند الاقتضاء. إن القيمة المتبقية في حالة كافة الممتلكات والمعدات من المفترض أن تكون بقيمة "درهم واحد".

5-2 التغييرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

(أ) المعايير الجديدة أو التعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في 1 يناير 2013

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، "عرض البيانات المالية"، تُلزم البنك بتجميع البنود المعروضة ضمن "الدخل الشامل الآخر" على أساس احتمال إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل (تعديلات إعادة التصنيف).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، "البيانات المالية الموحدة"، يعتمد على المبادئ القائمة باعتبار مفهوم السيطرة عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كان يجب إدراج منشأة ما في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم. يقدم المعيار إرشادات إضافية للمساعدة في تحديد السيطرة عندما يتعذر تقييمها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

2 أساس الإعداد (تابع)

5-2 التغييرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية (تابع)

(أ) *المعايير الجديدة أو التعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في 1 يناير 2013 (تابع)*

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11، "الترتيبات المشتركة"، يركّز على الحقوق والواجبات المتعلقة بالترتيبات بدلاً من شكلها القانوني. هناك نوعان من الترتيبات المشتركة هما: العمليات المشتركة والمشاركات المشتركة. تنشأ العمليات المشتركة عندما يمتلك المستثمرون حقوقاً في الموجودات والالتزامات المتعلقة بمطلوبات ترتيب ما، وبالتالي يكون المشغل المشارك مسؤولاً بقدر حصته في الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. أما المشاركات المشتركة فتنشأ عندما يمتلك المستثمرون حقوقاً في صافي موجودات الترتيبات، وتحتسب على أساس طريقة حقوق الملكية. لم يعد مسموحاً باستخدام طريقة التوحيد التناسبي في احتساب الترتيبات المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12، "الإفصاحات عن الحصص في المنشآت الأخرى"، يشمل متطلبات الإفصاح عن كافة أنواع الحصص في المنشآت الأخرى، بما فيها الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والشركات ذات الأغراض الخاصة والشركات الأخرى غير المدرجة في الميزانية العمومية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13، "قياس القيمة العادلة"، يهدف إلى ضمان الاتساق والحد من التعقيد بتقديم تعريفٍ دقيقٍ للقيمة العادلة ومصدر واحد لقياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح لاستخدامها في كافة المعايير الدولية للتقارير المالية. إن المتطلبات التي تتوافق إلى حدٍ كبيرٍ مع المعايير الدولية للتقارير المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية لا تعمل على توسيع نطاق استخدام محاسبة القيمة العادلة، بل توفر إرشاداتٍ عن كيفية تطبيقها عندما يكون استخدامها مطلوباً أو مسموحاً به فعلياً من قبل المعايير الأخرى ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية.

يتم بيان متطلبات الإفصاح بموجب التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 في هذه البيانات المالية. ليس هناك تأثير جوهري لأي من المعايير أو التعديلات الجديدة الأخرى المذكورة أعلاه على البيانات المالية للبنك.

(ب) *المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المنشورة الصادرة لكن غير السارية على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013 ولم يتم تطبيقها بشكلٍ مبكرٍ من قبل البنك*

هناك بعض المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2013 ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية، ولكن لا يتوقع أن يكون لأي منها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك، باستثناء ما هو مبين أدناه:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، "الأدوات المالية"، يتناول تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية وقياسها والاعتراف بها. يقتضي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تصنيف الموجودات المالية في فئتي قياس: تلك التي تُقاس بالقيمة العادلة والأخرى التي تُقاس بالتكلفة المُطفأة. يتم تحديد التصنيف عند الاعتراف المبدئي، ويعتمد على النموذج التجاري المُطبق من قبل المنشأة في إدارة أدواتها المالية وخصائص التدفقات النقدية للأداة. بالنسبة للحالات التي يؤخذ فيها خيار القيمة العادلة لقياس المطلوبات المالية، ينص المعيار على أن أي تغيير في القيمة العادلة بسبب المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر بدلاً من بيان الدخل، ما لم يخلق ذلك نوعاً من عدم التطابق المحاسبي. اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤقتاً في اجتماعه المنعقد في شهر نوفمبر 2013 أن تاريخ السريان الإلزامي للمعيار لن يكون قبل الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. إن التاريخ المبين في هذه الفقرة هو تاريخ "مؤقت" وليس تاريخ السريان الفعلي؛ وسوف يتم بيان تاريخ السريان الفعلي بمجرد الإعلان عنه.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

2 أساس الإعداد (تابع)

5-2 التغييرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية (تابع)

(ب) **المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المنشورة الصادرة لكن غير السارية على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013 ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل البنك (تابع)**

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 36، "الانخفاض في قيمة الموجودات" نتج عنها حذف بعض متطلبات الإفصاح عن القيمة المستردة من وحدات توليد النقد والتي كان قد تم إدراجها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 عند إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13. يسري المعيار اعتباراً من الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، "منافع الموظفين" (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2014) ويوضح المتطلبات المتعلقة بكيفية تحميل المساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى المرتبطة بالخدمة إلى فترات الخدمة، كما يقدم التعديل إضافة إلى ذلك حلاً مناسباً وعملياً في حال كانت قيمة المساهمات منفصلة عن عدد سنوات الخدمة.

إن الإدارة بصدد تقييم التأثير الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على البيانات المالية للبنك. ولا يتوقع أن يكون للمعايير الأخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو التفسيرات الأخرى الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية غير السارية حتى تاريخه، أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

3 السياسات المحاسبية الهامة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة المعروضة أدناه بشكل ثابت على كافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية:

1-3 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المُقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الدخل، كجزء من إيرادات المتاجرة الأخرى المتعلقة بالعملاء تحت بند "رسوم وإيرادات أخرى، صافية من التكاليف".

2-3 نقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه النقد في الصندوق والنقد في الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر، باستثناء الودائع الإلزامية المُحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

3-3 مبالغ مستحقة من مصارف

تحتسب المبالغ المستحقة من المصارف مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبالغ محذوفة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وُجد. يتم تقييم الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من المصارف وفقاً لما هو مُبين في السياسة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات المالية (إيضاح 3-8).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4-3 استثمارات في أدوات تمويل إسلامي

إن الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي هي موجودات مالية غير مشتقة مُصدرة أو مكتسبة من قبل البنك، وذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي مبدئياً بالقيمة العادلة بما في ذلك رسوم الاستحواذ المرتبطة بالاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي، إن وجدت.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

إن التحويلات اللاحقة للاعتراف المبدئي بين مختلف فئات الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي غير مسموح بها في العادة.

5-3 استثمارات في صكوك إسلامية

1-5-3 | لتصنيف

يُصنّف البنك استثماراته في الصكوك الإسلامية إلى الفئات التالية: صكوك مُحتفظ بها لحين استحقاقها، صكوك متوفرة للبيع، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تُحدد الإدارة تصنيف استثماراتها عند الاعتراف المبدئي.

محتفظ بها لحين استحقاقها

إن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المُحتفظ بها لحين استحقاقها هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت؛ وتتوفر لدى البنك النية المؤكدة والمقدرة على الاحتفاظ بها لحين استحقاقها. إذا قام البنك ببيع قدر هام من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية من فئة المُحتفظ بها لحين استحقاقها، يتم عندئذٍ تصنيف كامل الفئة كمتوفرة للبيع.

متوفرة للبيع

إن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المتوفرة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمتوفرة للبيع أو غير المصنفة إلى (أ) استثمارات في أدوات تمويل إسلامية أو (ب) استثمارات مُحتفظ بها لحين استحقاقها أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم تصنيفها في هذه الفئة إذا كان السبب الأساسي لشرائها هو البيع خلال فترة قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

5-3 استثمارات في صكوك إسلامية (تابع)

2-5-3 الاعتراف والقياس

تُحتسب عمليات الشراء والبيع المنتظمة بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل. تُحتسب الاستثمارات في الصكوك الإسلامية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. أما الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، فيتم احتسابها مبدئياً بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة كمصروف في بيان الدخل. يُلغى الاعتراف بالموجودات المالية عند انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الاستثمارات في الصكوك الإسلامية أو نقلها مع قيام البنك بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل. يتم قياس الموجودات المالية المتوفرة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الموجودات المالية المُحتفظ بها لحين استحقاقها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المصنفة بمثابة مُحتفظ بها لحين استحقاقها كما هو مبين في السياسة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات المالية.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، حتى يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات في الصكوك الإسلامية أو تتعرض للانخفاض في القيمة. وفي هذا الوقت، فإن الأرباح والخسائر المترجمة المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

يتم عرض الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لفئة الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل ضمن الربح من استثمارات في صكوك إسلامية في الفترة التي تنشأ فيها.

أما الأرباح والخسائر من صرف العملات الأجنبية الناتجة عن الموجودات المالية النقدية المتوفرة للبيع فيتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل.

يُتصد بالقيمة العادلة المقابل الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. وبالتالي، قد تنشأ بعض الفروقات بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية. تستند القيم العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق النشطة إلى أسعار الطلب الحالية التي يراها البنك الوسيلة الأفضل لتحديد القيمة العادلة. في حال كانت السوق المتعلقة بالورقة المالية غير نشطة (وكذلك بالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة)، يُحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. وفي الحالات النادرة التي يتعذر فيها تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة بشكل موثوق، يتم إدراج الأوراق المالية بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة.

يتم بيان الأرباح المحققة أثناء فترة الاحتفاظ بالاستثمارات في الصكوك الإسلامية ضمن بند إيرادات من تمويلات وصكوك إسلامية في بيان الدخل.

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمارات في الصكوك الإسلامية. في حالة الأسهم الاستثمارية المصنفة بمثابة متوفرة للبيع، فإن الانخفاض الكبير أو طويل الأجل في القيمة العادلة للورقة المالية دون تكلفتها يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان الأصل قد تعرض للانخفاض في القيمة. فإذا وجد مثل هذا الدليل على انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتوفرة للبيع، فإن الخسارة المترجمة- التي يتم قياسها باعتبارها الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة لانخفاض في قيمة ذلك الأصل المالي التي سبق احتسابها ضمن بيان الدخل- يتم حذفها من حقوق الملكية واحتسابها في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل إذا حدثت زيادات لاحقة في القيمة العادلة. إذا حدثت في فترة لاحقة زيادة في القيمة العادلة لأدوات صكوك مصنفة كمتوفرة للبيع، وكان بالإمكان ربط هذه الزيادة موضوعياً

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

يحدث يقع بعد الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

6-3 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم باستثناء الأراضي والمباني، التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة استناداً إلى عمليات تقييم دورية من قبل مُقيّم خارجي مستقل، ناقصاً الاستهلاك اللاحق على المباني.

تشمل التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى اقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى البنك فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق.

تحتسب مبالغ الزيادة في القيمة الدفترية الناشئة عن إعادة تقييم الأراضي والمباني في بيان الدخل الشامل الآخر. أما مبالغ الزيادة المقابلة لمبالغ النقص السابقة لنفس الأصل فيتم احتسابها في بيان الدخل بقدر ما تعكسه من انخفاض عند إعادة تقييم نفس الأصل المحتسب سابقاً في بيان الدخل. يتم تحميل مبالغ النقص التي تعمل على تعديل الزيادات السابقة لنفس الأصل في احتياطات إعادة التقييم، مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر؛ أما جميع مبالغ النقص الأخرى فيتم تحميلها إلى بيان الدخل. يتم في كل عام نقل الفرق بين مخصص الاستهلاك على أساس القيمة الدفترية المُعاد تقييمها للأصل ومخصص الاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصل أو القيمة السابقة المُعاد تقييمها، من احتياطي إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة.

لا يتم حساب استهلاك على الأرض ولكن يتم فحصها لتحري مدى الانخفاض في قيمتها (إيضاح 3-9). يتم حساب الاستهلاك على الموجودات الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية المقدرة، وذلك على النحو التالي:

السنوات

25

10

5

5

5-3

مباني

تحسينات على عقار مستأجر

أثاث وتجهيزات ومعدات

مركبات

معدات وبرمجيات حاسوب

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديلها عند الضرورة، بتاريخ كل بيان مركز مالي. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أعلى من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات البيع بمقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ويتم إدراجها في بيان الدخل. وعند بيع الموجودات المُعاد تقييمها، فإن المبالغ المدرجة في احتياطي إعادة التقييم يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة المتكبدة من تاريخ بدء العمل في المشروع إلى تاريخ الانتهاء من تنفيذه. وبعد الانتهاء من تنفيذ المشروع، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى الفئة الملائمة لها ضمن الممتلكات والمعدات ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك.

7-3 استثمارات عقارية

تتكون الاستثمارات العقارية من العقارات المُحتفظ بها بهدف جني عائدات من تأجيرها أو إضافتها إلى رأس المال، والتي لا يتم الاحتفاظ بها ل غرض الاستخدام الخاص من قبل البنك بوصفها جزءاً من الممتلكات والمعدات. يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك مصاريف المعاملة. يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقاري استناداً إلى عملية التقييم التي يضطلع بها خبير تقييم مستقل يتمتع بالمؤهلات المعترف بها وذات الصلة ولديه خبرة في موقع وفئة الاستثمارات العقارية التي يجري تقييمها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

8-3 الانخفاض في قيمة استثمارات في أدوات تمويل إسلامي

يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فردي في قيمة الموجودات المالية ذات الأهمية الفردية، وكذلك إذا كان هناك انخفاض فردي أو جماعي في قيمة الموجودات المالية غير ذات الأهمية الفردية. إذا قرر البنك عدم وجود دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في قيمة أصل مالي مُقَيَّم بصورة فردية، سواءً كان كبيراً أم لا، يتم إدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكلٍ جماعي لتحري الانخفاض في القيمة. إن الموجودات التي يتم تقييمها بشكلٍ فردي لتحري الانخفاض في القيمة والتي تم أو لا يزال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لها جارياً، لا يتم إدراجها في التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.

يتم قياس مقدار الخسارة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمقدار الخسارة في بيان الدخل. في حال كان لأدوات التمويل الإسلامي مُعدل ربح متغير، فإن مُعدل الخصم المتعلق بقياس أي خسارة للانخفاض في القيمة يكون مُعدل الربح الفعلي الحالي المُحدد بموجب العقد.

إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن إغلاق الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على الرهن وبيعها، سواء كان أو لم يكن من المُرجح إغلاق الرهن.

ولأغراض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان (أي على أساس تصنيف البنك الذي يتضمن نوع الأصل والقطاع ونوع الضمان وحالة التأخر عن السداد والعوامل الأخرى ذات الصلة). تتصل هذه الخصائص بعملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات تلك الموجودات كونها تُعد مؤشراً على قدرة المدينين على سداد جميع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للموجودات الجاري تقييمها.

إن التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من أدوات التمويل الإسلامي التي يتم تقييمها بصورة جماعية لتحري الانخفاض في قيمتها يتم تقديرها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات وتجربة الخسارة التاريخية بالنسبة للموجودات ذات الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان. يتم تعديل تجربة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة لبيان آثار الظروف الحالية التي لم يكن لها تأثير على الفترة التي حدثت فيها تجربة الخسارة التاريخية، وأيضاً لإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا وجود لها حالياً.

إن تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات الموجودات تعكس وتتوافق مباشرة مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الجديرة بالملاحظة من فترة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار العقارات أو حالة السداد أو عوامل أخرى تدل على التغيرات التي طرأت على احتمال وقوع الخسائر وحجمها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمتين في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكلٍ منتظم من قبل البنك للحد من أي فروقات بين تقديرات الخسارة وتجربة الخسارة الفعلية.

عندما يكون هناك أصل مالي غير قابل للتحويل، يتم حذف الأصل مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق به. وفي حال عدم وجود مثل هذا المخصص، فإنه يتم حذف الأصل في بيان الدخل. يتم إدراج المبالغ المستردة لاحقاً في بيان الدخل. وإذا نقص مقدار الانخفاض في القيمة في وقتٍ لاحق نتيجة لحدثٍ معين بعد حذف الأصل، فإنه يتم تحرير المخصص وإدراجه في بيان الدخل.

عندما تتم إعادة التفاوض حول شروط وأحكام الموجودات المالية المصنفة كمتأخرة السداد، يتم تطبيق شروط وأحكام العقد الجديد لتحديد ما إذا كان الأصل المالي سيظل متأخر السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

9-3 الانخفاض في قيمة موجودات غير مالية

لا تخضع الموجودات التي ليس لها عمر إنتاجي محدد للإطفاء ويتم فحصها سنوياً لتحري الانخفاض في القيمة. تتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات مكونة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف الشهرة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

10-3 أنشطة برسم الأمانة

إن الموجودات والإيرادات الناشئة من الأنشطة الاستيعابية التي يضطلع فيها البنك بدور الأمين أو الوصي أو الوكيل يتم تصفيها من هذه البيانات المالية. ويتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من الخدمات الائتمانية المقدمة من قبل البنك وفقاً للسياسة المحاسبية للرسم والإيرادات الأخرى (إيضاح 3-15).

11-3 حسابات المودعين والمبالغ المستحقة للمصارف

يتم احتساب حسابات المودعين والمبالغ المستحقة للمصارف مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. ولاحقاً، يتم قياسها بالتكلفة المُطفأة باستخدام طريقة مُعدل الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المُطفأة بمراعاة أي خصم أو علاوة عند التسوية.

12-3 منافع الموظفين

(1) خطة المساهمات المحددة

خطة المساهمات المحددة هي عبارة خطة لمنافع التقاعد تدفع بموجبها منشأة ما مساهمات محددة إلى منشأة مستقلة دون أن يترتب عليها أي التزام قانوني أو ضمني بدفع مبالغ إضافية. تحتسب الالتزامات عن خطة مساهمات التقاعد المحددة كمصروف لمنافع الموظفين في بيان الدخل في الفترات التي يتم فيها تقديم الخدمات من قبل الموظفين.

يتم أداء مساهمات المعاشات عن الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لسنة 1999 في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

(2) خطة المنافع المحددة

إن مخصص التزامات المنافع المحددة عن مستحقات نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتم احتسابه سنوياً باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرية. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المحددة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرية باستخدام معدلات ال ربح للسندات المؤسسية عالية السيولة المقومة بالعملة التي سُدفع بها المنافع والتي لها آجال استحقاق تقارب آجال التزامات المعاشات ذات الصلة.

يتم بيان المخصص الناتج تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

13-3 مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على البنك التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويكون بالإمكان تقدير موثوق لهبلغ الالتزام.

14-3 الاعتراف بالإيرادات من الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

تُحتسب الإيرادات من التموليات والصكوك الإسلامية وحصة المودعين من الأرباح في بيان الدخل عن كافة أدوات التمويل الإسلامي الحاملة للأرباح والمبينة أدناه وذلك باستخدام طريقة مُعدل الربح الفعلي.

إن طريقة مُعدل الربح الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفاة للأصل أو المطلوب المالي وتوزيع الإيرادات من التموليات والصكوك الإسلامية وحصة المودعين من الأرباح. إن مُعدل الربح الفعلي هو المُعدل الذي يخضم بشكلٍ دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدره على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأداة أو، حيثما يكون ملائماً، خلال فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو المطلوب المالي.

1-14-3 المرابحة

التعريف

المرابحة في التطبيق المصرفي الإسلامي هي اتفاقية يقوم البنك بموجبها ببيع أصل مادي أو سلعة أو بضائع أو حصص قام البنك بشرائها واقتنائها لأحد العملاء بناءً على طلب العميل وتعهده بشراء ما طلبه من البنك، وفقاً لشروط وأحكام مُحددة. يتكون سعر البيع في المرابحة من تكلفة السلعة وهامش ربح متفق عليه. يتم تحديد التسوية في الاتفاقية عادةً على أساس مبلغ مقطوع مؤجل أو على أقساط.

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب الإيرادات من تمويل المرابحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المرابحة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

2-14-3 الإجارة

التعريف

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بتأجير خدمة أو حق انتفاع لأصل مادي مملوك أو مستأجر يكون قائماً حالياً أو سيتم إنشاؤه في المستقبل (إيجار موصوف في الذمة) لأحد العملاء (المستأجر) لمدة زمنية محددة مقابل أقساط إيجار محددة. وتبقى ملكية الأصل المؤجر لدى البنك خلال مدة الإيجار. وقد تنتهي الإجارة بتحويل ملكية الأصل إلى المستأجر بطريقة مستقلة عند انتهاء الاتفاقية.

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب الإيرادات من استثمارات الإجارة على أساس متناسب زمنياً على مدى فترة الإيجار. باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

3-14-3 المضاربة

التعريف

المضاربة هي اتفاقية بين البنك وعميله بحيث يقدم أحدهما الأموال ويسمى رب المال ويقدم الآخر الجهود والخبرة ويسمى المضارب. يكون المضارب مسؤولاً عن استثمار تلك الأموال في مشروع أو نشاط محدد مقابل نسبة من ربح المضاربة يتم الاتفاق عليها مسبقاً. يكون المضارب مسؤولاً عن كافة الخسائر الناشئة عن سوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط الاتفاقية. يتحمل رب المال الخسائر في جميع الحالات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

14-3 الاعتراف بالإيرادات من الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي (تابع)

3-14-3 المضاربة (تابع)

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب الإيرادات أو الخسائر الناشئة عن استثمارات المضاربة، حيث يكون البنك رب المال، على أساس الاستحقاق إذا كان من الممكن تقديرها بشكلٍ موثوق. وخلافاً لذلك، يتم احتساب الإيرادات بناءً على توزيع من قبل المضارب بينما يتم تحميل الخسائر على الإيرادات عند إقرارها من قبل المضارب.

4-14-3 الوكالة

التعريف

الوكالة هي اتفاق يقوم البنك بموجبه بتقديم مبلغ معين من المال إلى الوكيل الذي يستثمر هذا المال وفق شروط محددة مقابل رسم معين (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة على الأرباح المتوقعة).

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب الإيرادات التقديرية من عقد الوكالة على أساس الاستحقاق على مدى فترة الاستثمار، وتُعدل بالإيرادات الفعلية عند قبضها.

5-14-3 التورق

التعريف

التورق هو اتفاقية بين طرفين يقوم البنك بواسطتها بشراء أصل ما بشكلٍ مباشر أو غير مباشر وبيعه فوراً لعميل ما على أساس دفعة مؤجلة. يقوم البنك بعد ذلك ببيع الأصل نفسه نيابة عن العميل للغير مقابل تسليم ودفع فوري. يتم تقديم عوائد المبيعات إلى العميل ويلتزم بدفعة مؤجلة بسعر يتضمن هامش ربح.

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب الإيرادات أو الخسائر الناشئة عن تمويل التورق على أساس الاستحقاق.

6-14-3 الاستصناع

التعريف

الاستصناع هو اتفاقية يقوم البنك (الصانع) بواسطتها ببيع أصل ليتم تطويره باستخدام مواد لعميل ما (المستصنع) وفقاً لمواصفات متفق عليها مسبقاً بسعر وتاريخ محددين. يمكن تطوير الأصل مباشرة من قبل البنك أو الغير عند الإنجاز وتسليمه للعميل في التاريخ المتفق عليه.

الاعتراف بالإيرادات

تُحتسب إيرادات الاستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للأصل المبيع إلى العميل وإجمالي تكلفة الاستصناع للبنك) على أساس متناسب زمنياً.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

15-3 رسوم وإيرادات أخرى

تُحتسب الرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة على أساس الاستحقاق بعدما يتم تقديم الخدمة. يتم احتساب الإيرادات من صرف العملات الأجنبية عند الانتهاء من تنفيذ معاملات الصرف الأساسية المتعلقة بالعميل.

16-3 الزكاة

تُحتسب الزكاة وفقاً لقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، ويتحمل مساهمو البنك المسؤولية عن أداء الزكاة كل حسب حصته.

17-3 توزيع الأرباح

يتم احتساب توزيعات الأرباح بين المودعين والمساهمين وفقاً للإجراءات الرسمية للبنك، وتُعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

18-3 كفالات مالية

تحتسب الكفالات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى، باعتبارها قيمة العلاوة المقبوضة. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل كفالة بالعلوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للكفالة، أيهما أعلى. يتم احتساب العلاوة المقبوضة في بيان الدخل على مدى فترة الكفالة.

19-3 منح حكومية

تُحتسب المنح غير النقدية مثل الأراضي المستلمة من الحكومة مبدئياً بالقيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل عندما يتوفر تأكيد معقول على عدم إلغاء المنحة.

20-3 عقارات مُعاد تملكها

تتم في بعض الحالات استعادة ملكية العقار بعد إغلاق الرهن على التمويل الإسلامي المتعثر. عندما يستحوذ البنك على عقار ما كان مرهوناً في الأصل كضمان، من خلال تسوية كاملة ونهائية بأدوات التمويل الإسلامي، يتم قياس العقار بقيمته الدفترية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل، إذا كان هناك احتمال كبير ببيع العقار. تلتزم الإدارة بخطة لبيع العقار مع الاعتماد على برنامج فعال للعثور على مشترٍ واستكمال الخطة. أما إذا لم يكن لدى الإدارة أي نية لبيع العقار، فيتم تصنيف العقار ضمن الاستثمارات العقارية (إيضاح 3-7).

21-3 أدوات مالية إسلامية مشتقة

(أ) تعهد بشراء أو بيع عملات

إن التعهدات بشراء أو بيع العملات هي تعهدات تتعلق إما بشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محددتين في المستقبل. يتم إبرام المعاملات الفعلية بتواريخ التقييم من خلال تبادل عروض الشراء والبيع والقبولات بين أطراف المعاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

21-3 أدوات مالية إسلامية مشتقة (تابع)

(ب) مبادلات إسلامية

تستند المبادلات الإسلامية إلى الوعد بين طرفين لشراء سلعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بسعر متفق عليه في تاريخ ذي صلة في المستقبل. يكون هذا الوعد مشروطاً بشراء السلعة من خلال تعهد شراء من جانب واحد. يشمل نظام المبادلات الإسلامية مبادلة معدل الربح ومبادلة العملات. بالنسبة لمبادلات معدل الربح، تقوم الأطراف المقابلة عموماً بمبادلة مدفوعات الأرباح ذات المعدل الثابت أو المتغير من خلال إجراء عملية شراء / بيع السلعة بموجب "اتفاقية بيع بالمرابحة" باستخدام عملة واحدة. أما بالنسبة لمبادلات العملات الإسلامية، فيتم تبادل مدفوعات الأرباح ذات المعدل الثابت أو المتغير وكذلك تكلفة السلعة الأساسية باستخدام عملات مختلفة من خلال إجراء عملية شراء / بيع السلعة بموجب "اتفاقية بيع بالمرابحة".

تحتسب الأدوات المالية الإسلامية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد الأداة المشتقة ويُعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، بما في ذلك أحدث المعاملات في السوق. تدرج كافة الأدوات المشتقة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

4 نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
100.520	82.185	نقد في الصندوق
94.710	606.699	حساب جاري لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
705.000	2.000.000	شهادات إيداع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
473.518	803.012	وديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-----	-----	
1.373.748	3.491.896	
(100.000)	-	ناقصاً: شهادات إيداع بفترة استحقاق أصلي تزيد عن ثلاثة أشهر
(473.518)	(803.012)	ناقصاً: وديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-----	-----	
800.230	2.688.884	النقد وما في حكمه
=====	=====	

إن الوديعة الإلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي غير متوفرة لتمويل العمليات المصرفية اليومية للبنك باستثناء أوقات الأزمات. لا يحمل النقد في الصندوق وأرصدة الحساب الجاري والوديعة الإلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أي أرباح. تحمل شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي معدل ربح يتراوح بين 0% - 0.08% (2012: 0% - 0.5%) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

5 مبالغ مستحقة من مصارف

2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
2.638.441	904.565	ودائع لدى مصارف
91.562	171.190	حسابات جارية لدى مصارف
286.711	1.264.902	خصومات على كمبيالات
-----	-----	
3.016.714	2.340.657	
=====	=====	

6 استثمارات في أدوات تمويل إسلامي

4.105.511	4.315.070	وكالة
1.218.141	1.674.046	تورق
3.118.688	3.085.525	إجارة
4.050.208	6.695.150	مرايحة
-----	-----	
12.492.548	15.769.791	إجمالي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
(1.615.634)	(1.424.576)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
-----	-----	
10.876.914	14.345.215	صافي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
=====	=====	

الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة:

1.464.092	1.615.634	في 1 يناير
166.394	43.850	المحمل للسنة (راجع إيضاح (1) أدناه)
-----	-----	
1.630.486	1.659.484	
(14.852)	(234.908)	محذوف خلال السنة
-----	-----	
1.615.634	1.424.576	في 31 ديسمبر
=====	=====	

(1) المحمل للسنة يمثل المبلغ المسترد / المحرر من العملاء بقيمة 240 مليون درهم.

فيما يلي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي التي أعيدت هيكلتها أو بصدد إعادة الهيكلة:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
2.040.724	2.391.616	مؤسسات وشركات صغيرة ومتوسطة
129.658	111.573	أفراد
-----	-----	
2.170.382	2.503.189	
=====	=====	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

6 استثمارات في أدوات تمويل إسلامي (تابع)

ملخص الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي على النحو التالي:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
8.370.145	13.930.644	العاملة
1.016.505	339.901	تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة
3.105.898	1.499.246	تعرضت للانخفاض في القيمة
-----	-----	
12.492.548	15.769.791	إجمالي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
(1.615.634)	(1.424.576)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
-----	-----	
10.876.914	14.345.215	صافي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
=====	=====	

فيما يلي تحليل للأرصدة التي تعرضت للانخفاض في القيمة:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
222.878	89.630	تعرضت للانخفاض في القيمة ولم يتأخر سدادها
2.883.020	1.409.616	تأخر سدادها وتعرضت للانخفاض في القيمة
-----	-----	
3.105.898	1.499.246	
=====	=====	

أعمار الذمم التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
398.891	230.018	من 0 إلى 29 يوماً
39.881	70.609	من 30 إلى 59 يوماً
5.151	23.674	من 60 إلى 89 يوماً
572.582	15.600	90 يوماً فأكثر
-----	-----	
1.016.505	339.901	
=====	=====	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

6 استثمارات في أدوات تمويل إسلامي (تابع)

24 مُدرج أدناه تركيز المخاطر لكل قطاع اقتصادي للاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي (راجع إيضاح بخصوص تركيز مخاطر الائتمان للطرف ذي العلاقة):

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
147.813	220.938	زراعة وأنشطة متعلقة بها
1.978.032	1.829.896	إنشاءات وعقارات
4.127.085	4.153.021	مؤسسات مالية
467.344	319.626	تصنيع
2.916.549	3.347.520	تمويل الأفراد وبطاقات الائتمان
1.251.525	2.786.053	تجارة
1.034.165	1.782.856	نقل وتخزين واتصالات
10.831	5.118	تعددين ومحاجر
559.204	1.324.763	خدمات أخرى
-----	-----	
12.492.548	15.769.791	إجمالي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
(1.615.634)	(1.424.576)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
-----	-----	
10.876.914	14.345.215	صافي الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي
=====	=====	

7 استثمارات في صكوك إسلامية

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
859.632	1.270.574	متوفرة للبيع
673.295	327.104	محتفظ بها لحين استحقاقها
183.355	213.611	محتفظ بها للمتاجرة
-----	-----	
1.716.282	1.811.289	
=====	=====	

بتاريخ 31 ديسمبر 2013، بلغت القيمة العادلة لمحفظة الصكوك الإسلامية المُحتفظ بها لحين استحقاقها ما قيمته 332 مليون درهم (2012: 681 مليون درهم).

في 31 ديسمبر 2013، قام البنك باحتساب صافي خسارة قيمة عادلة على استثمارات الصكوك الإسلامية المتوفرة للبيع بقيمة 3.2 مليون درهم (2012: خسارة بقيمة 0.09 مليون درهم) في الدخل الشامل الآخر ضمن بند تغيرات متراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات في صكوك إسلامية متوفرة للبيع.

في 31 ديسمبر 2013، تم رهن صكوك إسلامية بقيمة سوقية 283 مليون درهم كضمان مقابل وديعة وكالة من أحد المصارف (إيضاح 12).

يحتفظ البنك بصكوك إسلامية محددة بصفة مُستأمن بالنيابة عن العملاء بدون حق الرجوع، وعليه فلم يتم إدراج هذه الصكوك ضمن محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة بالبنك كما في 31 ديسمبر 2013 (إيضاح 23).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

8 استثمارات عقارية

2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
18.073	83.948	في 1 يناير
60.585	124.000	إضافات خلال السنة
5.290	5.852	تغير في القيمة العادلة خلال السنة
-----	-----	
83.948	213.800	في 31 ديسمبر
=====	=====	

إن القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية تمثل قيمتها العادلة المحددة من قبل خبير تقييم مستقل وفقاً لمعايير التقييم والتقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

9 موجودات أخرى

2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
129.759	137.590	إيرادات مستحقة من تمويلات وصكوك إسلامية
9.063	9.659	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح 24)
26.530	26.530	استثمارات أسهم في شركات ذات علاقة (إيضاح (1) أدناه)
8.329	5.956	مبالغ مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة
-----	-----	
173.681	179.735	
=====	=====	

(1) إن استثمارات الأسهم في الشركات ذات العلاقة بتاريخ 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2012 المحتفظ بها كموجودات مالية متوفرة للبيع، تمثل حصة البنك في استثماراته في المنشآت التالية:

هيكل المساهمة		
مجموعة نور الاستثمارية ش.م.م	بنك نور الإسلامي ش.م.ع	
(إيضاح 1)		
%90	%10	نور للتكافل العائلي ش.م.ع
%90	%10	نور للتكافل العام ش.م.ع
%90	%10	بريميو ماركيتينجش.ذ.م.م
%70	%30	نور بي بي أو ش.ذ.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

10 ممتلكات ومعدات

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	مباني ألف درهم	أراضي ألف درهم	التكلفة / القيمة العادلة
870.519	6.534	149.973	1.670	35.273	103.616	573.453	في 1 يناير 2013
62.558	-	-	-	-	14.819	47.739	فائض إعادة التقييم
16.951	11.161	4.498	325	967	-	-	إضافات خلال السنة
-	(5.744)	5.734	-	10	-	-	تحويلات
(258)	(8)	-	(250)	-	-	-	تصفية/توحيذات
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	
949.770	11.943	160.205	1.745	36.250	118.435	621.192	في 31 ديسمبر 2013
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	
157.226	-	128.167	806	14.639	13.614	-	الاستهلاك
23.895	-	15.481	283	3.592	4.539	-	في 1 يناير 2013
(250)	-	-	(250)	-	-	-	المحمل للسنة
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	تصفية/توحيذات
180.871	-	143.648	839	18.231	18.153	-	في 31 ديسمبر 2013
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	
768.899	11.943	16.557	906	18.019	100.282	621.192	صافي القيمة الدفترية
=====	=====	=====	=====	=====	=====	=====	في 31 ديسمبر 2013

تم تحديد القيمة العادلة للأراضي والمباني بواسطة خبير تقييم مستقل وفقاً لمعايير التثمين والتقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين ، ويتم تخفيضها وفقاً للمعطيات المرتبطة بتقييم الإدارة. وعند إجراء إعادة التقييم، تم احتساب مبلغ بقيمة 7.6 مليون درهم ضمن احتياطي إعادة التقييم في "الدخل الشامل الآخر" ومبلغ بقيمة 55 مليون درهم ضمن بيان الدخل، يمثلان عكس خسارة الانخفاض في قيمة الأراضي والمباني المحتسبة سابقاً في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

10 ممتلكات ومعدات (تابع)

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	مباني ألف درهم	أراضي ألف درهم	التكلفة / القيمة العادلة
865.857	3.325	148.888	1.465	35.110	103.616	573.453	في 1 يناير 2012
6.224	3.316	1.890	855	163	-	-	إضافات خلال السنة
-	(107)	107	-	-	-	-	تحويلات
(1.562)	-	(912)	(650)	-	-	-	تصفية أو حذف
870.519	6.534	149.973	1.670	35.273	103.616	573.453	في 31 ديسمبر 2012
124.955	-	103.550	1.211	11.118	9.076	-	الاستهلاك
33.726	-	25.422	245	3.521	4.538	-	في 1 يناير 2012
(1.455)	-	(805)	(650)	-	-	-	المحمل للسنة
157.226	-	128.167	806	14.639	13.614	-	تصفية أو حذف
713.293	6.534	21.806	864	20.634	90.002	573.453	في 31 ديسمبر 2012

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

10 ممتلكات ومعدات (تابع)

- (1) تقع مقر المباني في مجمع إعمار بإمارة دبي، وتستخدم كمقر للمركز الرئيسي للبنك.
- (2) تتمثل الأراضي في قطع أراضٍ شاغرة ممنوحة من حكومة دبي للبنك في مواقع متنوعة بالإمارة ومُحتفظ بها لاستخدامها مستقبلاً من قبل البنك.

11 حسابات المودعين

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
11.834.900	13.209.617	ودائع وكالة
1.039.375	2.038.453	مضاربة - ائحار
290.098	304.713	مضاربة - لأجل
19.452	35.518	حسابات هامشية
19.396	923.487	قرض حسن (حسابات ضمان)
1.619.891	2.922.714	قرض حسن (حسابات جارية)
----- 14.823.112 =====	----- 19.434.502 =====	

تشمل ودائع الوكالة مبلغ بقيمة 771 مليون درهم (2012: 771 مليون درهم) مقبوض من وزارة المالية خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، أبرم البنك اتفاقية مع وزارة المالية لتحويل وديعة الوكالة متوسطة الأجل إلى الشريحة الثانية من رأس المال اعتباراً من 31 ديسمبر 2009، وذلك لغرض الحسابات الرأسمالية التنظيمية. ووفقاً لهذه الاتفاقية، يستحق سداد الوديعة في 31 ديسمبر 2016 وتحمل معدل ربح متوقع لكل سنة حتى تاريخ الاستحقاق. كما تتضمن الاتفاقية أحكاماً تنص على تحويل وديعة الوكالة إلى الشريحة الأولى من رأس المال في حال عجز البنك عن السداد.

12 مبالغ مستحقة لمصارف

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
610.078	576.661	ودائع استثمارية
15.357	276.557	حسابات جارية
----- 625.435 =====	----- 853.218 =====	

في 31 ديسمبر 2013، تم رهن صكوك إسلامية بقيمة سوقية تبلغ 283 مليون درهم كضمان مقابل وديعة وكالة بقيمة 186 مليون درهم من أحد المصارف (إيضاح 7).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

13 مطلوبات أخرى

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
73.927	100.466	مصاريف مستحقة
26.035	66.637	مصروفات دائنة متنوعة
93.293	62.896	حصة مستحقة للمودعين من الأرباح
23.270	57.549	شيك مدير
13.662	17.612	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 22)
12.629	11.120	إيرادات مؤجلة من تمويلات و صكوك إسلامية
7.996	5.589	مبالغ محصلة عن السداد المتأخر (إيضاح (1) أدناه)
3.749	4.133	أتعاب تحويل دائنة
1.236	641	تعهد بشراء أو بيع عملات (إيضاح (2) أدناه)
66.798	93.874	ذمم دائنة أخرى
----- 322.595 =====	----- 420.517 =====	

(1) المبالغ المحصلة عن السداد المتأخر تتعلق بتأخر العملاء في سداد المبالغ المستحقة عليهم. تحدد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مبلغاً معيناً تقوم المجموعة بتحصيله لتغطية التكلفة الفعلية الناتجة عن تأخر العملاء في السداد. أما المبالغ المتبقية، إضافة إلى أي إيرادات أخرى مقبوضة من هذا النوع، تجدها الهيئة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، فيتم صرفها في وجوه الخير تحت إشراف الهيئة.

(2) هيئيل التقييم العادل سعر السوق لعقود تعهدات بيع أو شراء العملات التي تحتفظ بها المجموعة لأغراض إدارة مخاطر العملات الخاصة به. بلغت الالتزامات القائمة عن هذه ال عقود ما قيمته 1.4 مليار درهم بتاريخ 31 ديسمبر 2013 (31 ديسمبر 2012: 1.7 مليار درهم).

14 رأس المال

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
3.157.895	3.307.895	رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:
150.000	-	3.307.9 مليون سهم قيمة كل منها درهم واحد
		(2012: 3.157.9 مليون سهم) قيمة كل منها درهم واحد
----- 3.307.895 =====	----- 3.307.895 =====	رأس المال المكتتب

قامت مجموعة نور الاستثمارية بطرح رأس المال المكتتب كما في 31 ديسمبر 2012 بالقيمة الاسمية في عام 2012 (إيضاح 1) لغرض احتفاظ المجموعة بالأسهم بصفة الوصي، عند إصدارها، وذلك لصالح خطة أسهم الموظفين المخصصة لكبار أعضاء الإدارة العليا لدى البنك. لقد تم دفع رأس المال المكتتب بالكامل ووافق على ذلك مجلس إدارة البنك ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وخلال السنة، تم تحويل رأس المال المكتتب إلى رأس المال القانوني للبنك بعد استيفاء الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة.

لقد تم إنشاء خطة أسهم الموظفين لصالح بعض كبار أعضاء الإدارة العليا لدى البنك لقاء الخدمات المقدمة من قبلهم لصالح مجموعة نور الاستثمارية وشركاتها التابعة، وبالتالي فإن أي مصاريف ناتجة عن المكافآت الممنوحة بموجب هذه الخطة تتحملها مجموعة نور الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

15 احتياطي قانوني

ينص القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (10) لسنة 1980 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك على تحويل ما لا يقل عن 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يُعادل 50% من رأس المال المصدر. وعليه، فقد تم إجراء تحويل بقيمة 25.5 مليون درهم (2012: 7.6 مليون درهم) إلى الاحتياطي القانوني عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

16 إيرادات من تمويلات وصكوك إسلامية

2012	2013	
ألف درهم	ألف درهم	
123.733	148.350	تورق
145.183	158.116	وكالة
99.389	120.465	إجارة
162.796	170.369	مرابحة
531.101	597.300	
61.062	81.386	إيرادات أرباح من صكوك إسلامية
592.163	678.686	مجموع الإيرادات من التمويلات والصكوك الإسلامية

17 حصة المودعين من الأرباح

2012	2013	
278.422	256.762	ودائع وكالة
6.829	4.336	ودائع مضاربة
6.648	9.832	حسابات مضاربة
1.116	-	مرابحة
293.015	270.930	

18 رسوم وإيرادات أخرى، صافية من التكاليف

2012	2013	
66.337	105.960	رسوم ترتيب وإدارة تسهيلات ائتمانية
33.216	38.684	رسوم متعلقة بخدمات المتاجرة
15.056	10.800	رسوم من بطاقات الائتمان
90.446	56.202	إيرادات من صرف عملات أجنبية وإيرادات أخرى
205.055	211.646	

19 ربح من استثمارات في صكوك إسلامية

2012	2013	
13.594	5.957	محتفظ بها للمتاجرة
28.854	1.354	متوفرة للبيع - أرباح محققة
42.448	7.311	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
		20 مصاريف عمومية وإدارية
38.861	46.980	إدارة مرافق
50.254	60.105	خدمات تعهيد خارجي
12.820	39.759	تسويق وإعلان
8.989	10.536	اتعاب قانونية ومهنية
7.849	7.476	تكاليف اتصال
4.809	5.538	طباعة وقرطاسية
10.064	10.903	مصاريف أخرى
-----	-----	
133.646	181.297	
=====	=====	

		21 تكاليف موظفين
125.975	164.004	رواتب وبدلات
5.637	4.487	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 22)
10.987	14.581	أخرى
-----	-----	
142.599	183.072	
=====	=====	

		22 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
12.652	13.662	في 1 يناير
5.637	4.487	مخصص السنة
(4.627)	(537)	مدفوع خلال السنة
-----	-----	
13.662	17.612	في 31 ديسمبر
=====	=====	

وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية للالتزامات بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدر، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يبلغ 4.48% (2012: 3%) . لقد افترضت الإدارة متوسط تكاليف زيادة / ترقية سنوية بنسبة 3% (2012: 5%) . إن القيمة الحالية للالتزام كما في 31 ديسمبر 2013 لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

23 موجودات برسم الأمانة

في 31 ديسمبر 2013، احتفظ البنك بصكوك إسلامية تبلغ قيمتها السوقية 684 مليون درهم (2012: 284 مليون درهم) بصفة مُستأمن بالنيابة عن العملاء بدون حق الرجوع. وبناءً عليه، فلم يتم احتساب هذه الصكوك الإسلامية كجزء من محفظة الصكوك الإسلامية الخاصة بالبنك (إيضاح 7).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

24 أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك، خلال سياق العمل الاعتيادي، بإبرام معاملات مع الأفراد والشركات التجارية الأخرى التي ينطبق عليها تعريف الطرف ذي العلاقة على النحو المُحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24، "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة". فيما يلي الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

أرصدة الأطراف ذات العلاقة:

31 ديسمبر 2012			31 ديسمبر 2013			
المجموع ألف درهم	كبار أعضاء الإدارة العليا ألف درهم	مساهمون وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	المجموع ألف درهم	كبار أعضاء الإدارة العليا ألف درهم	مساهمون وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	
4.169.104	14.993	4.154.111	3.961.464	4.894	3.956.570	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي، بالصافي، تشمل الجهات التابعة لحكومة دبي
543.587	47.177	496.410	814.417	36.928	777.489	حسابات المودعين
35.593	-	35.593	36.189	-	36.189	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وموجودات أخرى (إيضاح 9)
29.798	6	29.792	13.936	4	13.932	إيرادات مستحقة من أدوات تمويل إسلامي (إيضاح 9)
9.413	388	9.025	7.479	47	7.432	حصة مستحقة للمودعين من الأرباح (إيضاح 13)

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

24 أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012			السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013			
المجموع ألف درهم	كبار أعضاء الإدارة العليا ألف درهم	مساهمون وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	المجموع ألف درهم	كبار أعضاء الإدارة العليا ألف درهم	مساهمون وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	
49.149	150	48.999	76.082	124	75.958	إيرادات من تمويلات وصكوك إسلامية
5.088	29	5.059	5.725	52	5.673	حصة المودعين من الأرباح
47.091	-	47.091	58.425	-	58.425	مصاريف عمومية وإدارية مُعاد تحميلها
21.001	21.001	-	20.190	20.190	-	مكافآت كبار أفراد الإدارة العليا

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

25 التزامات ومطلوبات طارئة

(أ) مطلوبات طارئة

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
727.682	641.678	خطابات اعتماد
925.198	2.134.249	كفالات
3.656.760	3.731.128	التزامات ائتمانية غير مسحوبة
5.309.640	6.507.055	المجموع

تحمل الكفالات وخطابات الاعتماد الاحتياطية التي تمثل تأكيدات غير قابلة للإلغاء والتي يتعهد بموجبها البنك بأن يقوم بسداد الدفعات في حال لم يستطع العميل الوفاء بالتزاماته تجاه الغير، نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالتسهيلات الائتمانية. إن خطابات الاعتماد المستندية والتجارية، التي تعتبر تعهدات خطية من قبل البنك نيابة عن العميل والتي يفوض بموجبها الغير بسحب كمبيالات على البنك وفق المبلغ المنصوص عليه بمقتضى أحكام وشروط معينة، تكون مضمونة بشحنات البضائع التي تتعلق بها، وبالتالي فإن المخاطر الناشئة عنها أقل بكثير. كما أن المتطلبات النقدية بموجب الكفالات وخطابات الاعتماد الاحتياطية تقل قيمتها بكثير عن مبلغ الالتزام حيث إن البنك لا يتوقع عادة قيام الغير بسحب أموال بموجب الاتفاقية.

تمثل الالتزامات الائتمانية غير المسحوبة الأجزاء غير المستخدمة من الموافقات الصادرة بمنح ائتمان على شكل تمويلات أو كفالات أو خطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الالتزامات الائتمانية، فمن المحتمل أن يكون البنك معرضاً لخسارة تساوي في قيمتها مجموع الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتمل، بالرغم من أن تحديد قيمته ليس بالأمر السهل، يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لاسيما وأن معظم الالتزامات بمنح الائتمان تشترط أن يتمتع العملاء بمعايير ائتمانية محددة. وفي حين أن هناك بعض المخاطر المرتبطة ببقية الالتزامات، إلا أنه يُنظر إليها على أنها مخاطر متواضعة حيث إنها تنشأ أولاً من احتمال قيام العميل بسحب الجزء غير المستخدم من تصريحات منح التمويلات، وثانياً من احتمال عدم سداد هذه السحوبات لاحقاً عند استحقاقها. يقوم البنك بمراقبة فترة استحقاق التزامات الائتمان، ذلك أن مخاطر الالتزامات طويلة الأجل تفوق مخاطر الالتزامات قصيرة الأجل بشكل عام. لا يمثل إجمالي القيمة التعاقدية القائمة للالتزامات بمنح الائتمان بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث إن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو تنقضي دون تمويلها.

(ب) التزامات رأسمالية

في 31 ديسمبر 2013، كان لدى البنك التزامات رأسمالية بقيمة 35 مليون درهم (2012: 32 مليون درهم تتعلق بالأساس بشراء وحدات مكاتب) تتعلق بالأساس بشراء أثاث وتجهيزات ومعدات حاسوب وتطوير / تحديث البرمجيات.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر

يتعرض البنك لمخاطر مالية خلال عملياته اليومية وهي مصنفة في الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر العمليات

يستعرض هذا الإيضاح تفاصيل تعرّض البنك للمخاطر المبيّنة أعلاه وأهدافه وسياساته وإجراءاته لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة البنك لرأس المال.

فلسفة وهيكل إدارة المخاطر

تؤدي أنشطة البنك إلى تعرّضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية؛ وتلك الأنشطة تنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة محددة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يهدف البنك إلى تحقيق توازنٍ ملائم بين المخاطر والعائدات والحد من التأثيرات السلبية على الأداء المالي للبنك.

إن سياسات إدارة المخاطر لدى البنك مصممة لتحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها البنك ووضع سقف ووضوابط ملائمة لها ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقوف. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكلٍ منتظم بما يعكس آثار التغيرات في ظروف السوق والممارسات الناشئة المثلى والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف البنك، من خلال المعايير والإجراءات التدرجية والإدارية، إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة، يستطيع من خلالها كل موظف أن يدرك المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الكاملة عن تصميم ومراقبة هيكل إدارة المخاطر لدى البنك. لقد قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان لكي تكون مسؤولة عن مراقبة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك وتطويرها والإشراف عليها وذلك في نطاق اختصاص كل لجنة. وتشمل هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية مسؤولة عن ضمان تطبيق البنك لنظام فعال وملائم لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية بمساعدة لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

لجنة المخاطر

لجنة المخاطر مسؤولة عن الإشراف على سلامة المحفظة الائتمانية لدى البنك، وكذلك عن مدى الالتزام بكافة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الموضوعية داخل البنك. تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل (على أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وعضو "خبير بالمخاطر"، وذلك على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة) مع مشاركة المسؤول الرئيسي عن المخاطر كعضو دائم في اللجنة.

لجنة التدقيق

إن لجنة التدقيق مسؤولة عن مراقبة الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك والالتزام بالقوانين واللوائح وقواعد السلوك المهني، وعن مراجعة كفاءة هيكل إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق للاضطلاع بهذه المهام. ويتولى قسم التدقيق الداخلي تنفيذ عمليات المراجعة المجدولة وغير المجدولة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر ويرفع تقارير عن النتائج التي يتوصل إليها إلى لجنة التدقيق.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

فلسفة وهيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الائتمان

هي اللجنة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المعنية بمنح الائتمان ورفع التوصيات بشأن السياسات الائتمانية والإرشادات المستقبلية لأنشطة الائتمان بالبنك. وقد فوّض مجلس الإدارة صلاحياته إلى لجنة الائتمان بهدف اعتماد أنشطة التمويل الخاصة بالبنك وتفويضها إلى الغير وإصدار التوجيهات بشأنها والإشراف عليها ومراجعتها، وكذلك للتأكد من الالتزام بالسياسات الائتمانية وتنفيذ العمليات الائتمانية بأفضل الأساليب الفعّالة.

لجنة إدارة مخاطر العمليات

تضطلع لجنة إدارة مخاطر العمليات بمهام الإشراف والإدارة والتأكد من التطبيق الفعّال لكافة النواحي المتعلقة بسياسات ومعايير مخاطر العمليات، وكذلك الآلية الخاصة بمتابعة المسائل المتعلقة بمخاطر العمليات والتبليغ عنها بطريقة عملية لحماية مصالح البنك والارتقاء بثقافة إدارة مخاطر العمليات في البنك إلى أعلى المستويات.

اللجنة الإدارية

هي اللجنة المسؤولة عن المراقبة وإدارة العمليات اليومية لتحقيق الأداء المتميّز الثابت، وذلك من خلال العمل الدؤوب والأخذ بعين الاعتبار بيئة المخاطر السائدة والمستقبلية بما يتفق مع رؤية ورسالة واستراتيجية البنك ومبادئ الحوكمة الرشيدة والتوقعات الهامة لأصحاب المصلحة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتطوي مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات على المراقبة والإدارة الفعّالة للموجودات والمطلوبات المُلتزم بها والقائمة وطرح التوصيات بشأن استراتيجيات التمويل والاستثمار والتحوُّط الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر اللجنة مسؤولة أيضاً عن التأكد من استمرارية السيولة المطلوبة للنمو في الوقت الذي تلتزم فيه بالمتطلبات التنظيمية.

1-26 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناشئة عن إخفاق الطرف المقابل للبنك في الوفاء بالتزاماته أو تدهور الجدارة الائتمانية للجهة المُصدّرة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكلٍ أساسي من أنشطة التمويل والتمويل التجاري والخزينة. تعتبر الإجراءات الخاصة بالائتمان ثابتة لكافة أشكال مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المدين. يتم تقييم التعرض الشامل للمخاطر بشكلٍ مستمر للتأكد من الإلمام بكافة أنواع مخاطر الائتمان. إن التركيزات المُحتملة بحسب الدولة والمنتج وقطاع العام ودرجة المخاطر تتم مراجعتها بشكلٍ منتظم لتفادي التعرض الزائد للمخاطر وضمان تنوعها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

1-26 مخاطر الائتمان (تابع)

إن الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان من إجمالي المحفظة الائتمانية لدى البنك، قبل أي ضمانات مُحفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى هو على النحو الموضح أدناه:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
		التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالبند المدرجة في الميزانية العمومية كالتالي:
3.016.714	2.340.657	مبالغ مستحقة من مصارف
10.876.914	14.345.215	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
1.716.282	1.811.289	استثمارات في صكوك إسلامية
165.352	173.779	موجودات أخرى
-----	-----	
15.775.262	18.670.940	
=====	=====	
		التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالبند غير المدرجة في الميزانية العمومية كالتالي:
5.309.640	6.507.055	مطلوبات طارئة والتزامات
=====	=====	

يُمثل الجدول أعلاه أسوأ احتمال من حيث تعرّض البنك لمخاطر الائتمان كما في تاريخ التقرير دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات المدرجة في الميزانية العمومية، يستند التعرّض الموضح أعلاه إلى صافي القيم الدفترية كما هو مدرج في بيان المركز المالي في تاريخ التقرير.

في 31 ديسمبر 2013، كان هناك إجمالي تعرّض بنسبة 77٪ (2012: 69٪) نتج عن الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي التي تم الإفصاح عن جودة الائتمان وتركيز المخاطر المرتبطة بها في الإيضاح رقم 6. إن الأرصدة المستحقة من المصارف مُحفظ بها لدى مؤسسات مرموقة داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تتضاءل معها مخاطر العجز عن السداد.

يعرض الجدول أدناه تحليلاً للاستثمارات في الصكوك الإسلامية استناداً إلى تصنيفات تم الحصول عليها من وكالات تصنيف خارجية:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
441.653	513.500	AA- إلى AA
968.336	821.176	B+ إلى BBB+
306.293	476.613	غير مصنّف
-----	-----	
1.716.282	1.811.289	المجموع
=====	=====	

الاستثمارات في الصكوك الإسلامية غير المصنّفة لدى حكومة دبي وشركات محلية مرموقة.

مُدرج أدناه سياسات إدارة المخاطر التي تبناها البنك لضمان جودة الائتمان والحد من تركيز المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

1-26 مخاطر الائتمان (تابع)

(أ) تقييم وقياس الائتمان

إن نظام تقييم المخاطر يعتبر الأساس لتحديد مخاطر الائتمان لمحفظه البنك التمويلية (باستثناء تمويلات عملاء البنك من الأفراد)، وبالتالي تحديد أسعار التمويل وإدارة المحفظة وتحديد مخصصات خسائر التمويل والاحتياطيات وأساس تفويض صلاحيات اعتماد الائتمان. يستخدم البنك نظام نموذجي رقمي لتصنيف مخاطر الائتمان يستند إلى التقدير الداخلي للبنك في احتمالية التأخر عن السداد إضافة إلى تقييم محفظة العملاء مقابل مجموعة من العوامل الكمية والنوعية، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي للطرف المقابل وتجربته السابقة وعوامل أخرى.

يتم تقييم العملاء المنتظمين في السداد بقياس يتراوح بين درجتي NRR1 إلى NRR7 حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للعجز عن السداد، بينما يتم تقييم العملاء المتعثرين وفق الدرجات NP-1، NP-2، NP-3 بما يتوافق مع الفئات دون المستوى والمشكوك فيها والخسائر بحسب "دليل التوضيحات والإرشادات بشأن التعميم رقم 2011/28"، الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. لقد تم وضع درجات التقييم الائتماني الداخلية للبنك بما يماثل درجات التقييم المستخدمة من قبل الوكالات الخارجية بغرض الحصول على مقارنة أفضل.

(ب) الموافقة على الائتمان

إن التعرضات الائتمانية الرئيسية تجاه الأطراف المقابلة ومجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة ومحافظ التعرضات الخاصة بعمليات الأفراد تتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة الائتمان التابعة للبنك ("لجنة الائتمان") ضمن الصلاحيات الموكلة لها من قبل مجلس الإدارة.

(ج) مراقبة الائتمان

يراقب البنك بشكلٍ منتظم التعرضات الائتمانية والاتجاهات الخارجية التي قد تؤثر على نتائج إدارة المخاطر. يتم رفع تقارير داخلية عن إدارة المخاطر إلى المسؤول الرئيسي عن المخاطر ولجنة المخاطر، وتتضمن هذه التقارير معلومات حول المتغيرات الرئيسية والتعثر في المحفظة ومدى الانخفاض في قيمة التمويلات.

تتم متابعة كافة حسابات الشركات ذات التعرض الائتماني لدى البنك بعناية للتأكد من انتظام السداد مع مراجعتها رسمياً كل سنة أو خلال فترة أقصر. لدى البنك سياسات فاعلة للتحقق من حسابات العملاء والرقابة عليها للتأكد من مواجهة أي مشكلات تتعلق بجودة حسابات العملاء بكفاءة وفي الوقت المناسب. يتم تصنيف التعرض الائتماني بوضعه ضمن قائمة المراقبة أو التعثر في السداد وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي.

تُراقب كافة الحسابات المتعثرة عن كُتُب من قبل وحدة جدولة الديون لدى البنك التي ترفع تقارير مباشرة عن ذلك إلى المسؤول الرئيسي عن المخاطر. يُعاد تقييم تلك الحسابات والاتفاق على إجراءات تصحيحية لها ومراقبتها. تشمل الإجراءات التصحيحية، على سبيل المثال لا الحصر، على تخفيض حدة التعرض وزيادة الضمان والخروج من الحساب، وغيرها.

وفيما يتعلق بمحفظة الأفراد لدى البنك، تتم مراقبة جودة التمويلات عن كُتُب بتصنيفها إلى حسابات متأخرة السداد لمدة 90/60/30 يوماً مع مراقبة اتجاهات العجز عن السداد بشكلٍ متواصل لكل منتج من منتجات الأفراد لدى البنك. يتم أيضاً رصد سلوك كل عميل ويؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ قرارات التمويل المستقبلية. تخضع الحسابات التي تأخر سدادها لعملية التحصيل، حيث تتم إدارتها بشكلٍ مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر. يلتزم البنك التزاماً تاماً بإجراءات حذف محفظة الأفراد الائتمانية ورصد مخصصات لها وفقاً لإرشادات المصرف المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

1-26 مخاطر الائتمان (تابع)

(د) خفض الائتمان

يتم الحد من خسائر الائتمان المحتملة من حساب مُحدد أو عميل أو محفظة باستخدام مجموعة من الأدوات. يتم الحصول على دعم إضافي في شكل ضمانات وكفالات حسب الاقتضاء. تُجرى عملية تقييم دقيقة لمدى الاعتماد على حلول الحد من مخاطر الائتمان هذه في ضوء عدد من الأمور مثل قانونية هذه الحلول والقيمة السوقية ومخاطر الطرف المقابل للكفيل. تتضمن أنواع الضمانات المؤهلة لخفض المخاطر: النقد والعقارات السكنية والتجارية والصناعية والموجودات الثابتة مثل المركبات والطائرات والمنشآت والآلات والأوراق المالية المدرجة في أسواق المال والسلع والكفالات المصرفية وخطابات الاعتماد. تتحكم سياسات خفض المخاطر في عملية اعتماد نوع الضمان.

يتم تقييم الضمانات وفقاً لسياسة الحد من المخاطر الخاصة بالبنك التي تنص على تواتر عملية التقييم الدوري لأنواع الضمانات المختلفة. يتحكم مستوى تقلب الأسعار في تواتر عملية التقييم وذلك لنوع الضمان وطبيعة المنتج الأساسية أو مدى التعرض للمخاطر. يتم إدراج الضمانات المُحتفظ بها مقابل الانخفاض في قيمة التمويلات بالقيمة العادلة.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية المملوكة أو المطلوبة

حصل البنك خلال السنة على موجودات بالاستحواد على ضمانات بيانها على النحو التالي:

31 ديسمبر 2012			31 ديسمبر 2013			
مؤسسات وشركات صغيرة	مجموع ألف درهم	أفراد ألف درهم	مؤسسات وشركات صغيرة ومتوسطة	مجموع ألف درهم	أفراد ألف درهم	
	4.546	-	4.546	146.805	21.895	عقارات
	792	-	792	1.270	1.270	مركبات
	5.338	-	5.338	148.075	23.165	
	=====	=====	=====	=====	=====	

يتم تصفية الضمانات المُعاد تملكها وفقاً للسياسة المعتمدة لدى البنك.

(هـ) مقاصة الأدوات المالية

لم يتم البنك بإجراء أي ترتيبات مقاصة رئيسية مع أطراف مقابلة تستطيع من خلالها هذه الأطراف تسوية معاملاتها على أساس الصافي. ونظراً لعدم وجود مثل هذه الترتيبات، تمت تسوية الموجودات والمطلوبات على أساس إجمالي.

2-26 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تهدد أرباح البنك أو رأس ماله وتكون ناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر كبيرة. إن مقدرة البنك على تحمّل الاضطرابات المؤقتة أو طويلة الأجل أو قدرته على تمويل بعض أو جميع أنشطته في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة، تعتمد على مدى فعالية خطط الطوارئ الخاصة بالسيولة. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك بمراقبة وإدارة جميع الموجودات والمطلوبات القائمة والتوصية باستراتيجيات التمويل والاستثمار والتحوط المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة على ضمان وجود السيولة الكافية للحفاظ على وتيرة النمو مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

2-26 مخاطر السيولة (تابع)

(أ) يعرض الجدول التالي تحليل التدفقات النقدية للاستحقاقات التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية الخاصة بالبنك على أساس غير مخصوم فيما يتعلق بكل من المبالغ الأصلية ودفعات الأرباح:

						في 31 ديسمبر 2013
	أكثر من خمس سنوات ألف درهم	من سنة واحدة إلى خمس سنوات ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	حتى ثلاثة أشهر ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم	
	19.685.240	-	7.963.250	10.584.996	19.434.502	حسابات المودعين
	865.927	-	-	487.443	853.218	مبالغ مستحقة لمصارف
	409.397	17.612	-	391.785	409.397	مطلوبات أخرى
	20.960.564	17.612	7.963.250	11.464.224	20.697.117	
	15.058.367	-	6.223.961	7.531.819	14.823.112	في 31 ديسمبر 2012
	633.999	-	187.426	446.573	625.435	حسابات المودعين
	309.966	13.662	179.741	116.563	309.966	مبالغ مستحقة لمصارف
	16.002.332	13.662	6.591.128	8.094.955	15.758.513	مطلوبات أخرى

بتاريخ 31 ديسمبر 2013، تشمل حسابات المودعين تركيزاً بقيمة 5.6 مليار درهم من خمسة عملاء (2012: 4.4 مليار درهم من خمسة عملاء). وبالرغم من أن حسابات المودعين التي يستحق أجلها خلال ثلاثة أشهر تعتبر ذات طبيعة تعاقدية قصيرة الأجل، فهناك اتجاه لتجديدها بتاريخ الاستحقاق، وبالتالي فإنها سوف تظل مع البنك لفترة أطول.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26

إدارة المخاطر (تابع)

2-26 مخاطر السيولة (تابع)

(ب) آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية

المجموع ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	من سنة واحدة إلى خمس سنوات ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهرًا ألف درهم	حتى ثلاثة أشهر ألف درهم	
					في 31 ديسمبر 2013
					الموجودات
3.491.896	-	-	-	3.491.896	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
2.340.657	-	-	326.288	2.014.369	مبالغ مستحقة من مصارف
14.345.215	3.576.002	5.903.449	3.082.841	1.782.923	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
1.811.289	-	180.728	146.376	1.484.185	استثمارات في صكوك إسلامية
173.779	-	-	-	173.779	موجودات أخرى
22.162.836	3.576.002	6.084.177	3.555.505	8.947.152	المجموع
					المطلوبات
		1.874.518	7.051.348	10.508.636	حسابات المودعين
853.218	-	367.300	-	485.918	مبالغ مستحقة لمصارف
409.397	-	-	-	409.397	مطلوبات أخرى
20.697.117	-	2.241.818	7.051.348	11.403.951	المجموع
1.465.719	3.576.002	3.842.359	(3.495.843)	(2.456.799)	صافي عجز السيولة
-	1.465.719	(2.110.283)	(5.952.642)	(2.456.799)	العجز المتراكم

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

2-26 مخاطر السيولة (تابع)

(ب) آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

المجموع ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	من سنة واحدة إلى خمس سنوات ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرًا ألف درهم	حتى ثلاثة أشهر ألف درهم	
					في 31 ديسمبر 2012
					الموجودات
1.373.748	-	25.000	75.000	1.273.748	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
3.016.714	-	-	160.270	2.856.444	مبالغ مستحقة من مصارف
10.876.914	1.901.733	4.942.888	3.139.868	892.425	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
1.716.282	-	148.010	479.439	1.088.833	استثمارات في صكوك إسلامية
165.352	-	-	-	165.352	موجودات أخرى
17.149.010	1.901.733	5.115.898	3.854.577	6.276.802	
					المطلوبات
14.823.112	-	475.291	6.858.878	7.488.943	حسابات المودعين
625.435	-	-	183.648	441.787	مبالغ مستحقة لمصارف
309.966	-	-	-	309.966	مطلوبات أخرى
15.758.513	-	475.291	7.042.526	8.240.696	المجموع
1.390.497	1.901.733	4.640.607	(3.187.949)	(1.963.894)	صافي عجز السيولة
-	1.390.497	(511.236)	(5.151.843)	(1.963.894)	العجز المتراكم

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

3-26 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي عبارة عن التأثير المحتمل لحركات الأسعار السلبية مثل معدلات الربح القياسية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع الأساسية على الأرباح / القيمة الاقتصادية للأصل المحتفظ به لدى البنك. إن التعرض لمخاطر السوق يحدث طوال مدة العقد الذي قد يؤثر سلباً على أرباح ورأس مال البنك. تعتبر وحدة مخاطر السوق هي المسؤولة عن الرقابة على مخاطر السوق في البنك ورفع التقارير عنها.

(أ) مخاطر معدل الربح

يشتمل الجدول التالي على موجودات ومطلوبات البنك المعرضة لمخاطر معدل الربح بقيمتها الدفترية المصنفة على أساس تاريخ إعادة التسعير أو الاستحقاق التعاقدية، أيهما أقرب. يتعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفروق في قيمة الموجودات والمطلوبات التي يحين أجلها أو تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة:

معدل الربح %	المجموع ألف درهم	أكثر من خمس سنوات ألف درهم	من سنة واحدة إلى خمس سنوات ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	حتى ثلاثة أشهر ألف درهم	
						في 31 ديسمبر 2013
						الموجودات
-	3.491.896	-	-	-	3.491.896	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1.69	2.340.657	-	-	326.288	2.014.369	مبالغ مستحقة من مصارف
4.53	14.345.215	1.460.467	1.287.793	4.243.867	7.353.088	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
2.88	1.811.289	71.037	1.506.077	234.175	-	استثمارات في صكوك إسلامية
	21.989.057	1.531.504	2.793.870	4.804.330	12.859.353	
						المطلوبات
						حسابات المودعين
1.29	19.434.503	-	1.103.597	7.822.269	10.508.63	مبالغ مستحقة لمصارف
1.49	853.218	-	367.300	-	485.918	
	20.287.721	-	1.470.897	7.822.269	10.994.555	
	1.701.336	1.531.504	1.322.973	(3.017.939)	1.864.798	صافي المركز

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

3-26 مخاطر السوق (تابع)

(أ) مخاطر معدل الربح (تابع)

معدل العائد %	المجموع ألف درهم	أكثر من خمس سنوات ألف درهم	من سنة واحدة إلى خمس سنوات ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	حتى ثلاثة أشهر ألف درهم	
						في 31 ديسمبر 2012
						الموجودات
						نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
						مبالغ مستحقة من مصارف
						استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
						استثمارات في صكوك إسلامية
0.03	1.373.748	-	25.000	75.000	1.273.748	
0.68	3.016.714	-	-	160.270	2.856.444	
4.18	10.876.914	71.480	1.047.552	3.309.205	6.448.677	
3.51	1.716.282	44.215	949.833	541.386	180.848	
	16.983.658	115.695	2.022.385	4.085.861	10.759.717	
						المطلوبات
						حسابات المودعين
						مبالغ مستحقة لمصارف
2.02	14.823.112	-	475.291	6.858.878	7.488.943	
1.37	625.435	-	-	183.648	441.787	
	15.448.547	-	475.291	7.042.526	7.930.730	
	1.535.111	115.695	1.547.094	(2.956.665)	2.828.987	صافي المركز

إن تأثير أي ارتفاع / انخفاض في معدل الربح بنسبة 1% على صافي مركز البنك يبلغ 17 مليون درهم (2012: 15 مليون درهم) على حقوق الملكية للبنك في 31 ديسمبر 2013 وبيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. يستند التحليل إلى افتراضات تدل على بقاء كافة المتغيرات ثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

3-26 مخاطر السوق (تابع)

(ب) مخاطر صرف العملات الأجنبية

تمثل مخاطر صرف العملات الأجنبية مخاطر التغير في القيمة العادلة لأدوات التمويل الإسلامي بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يقوم البنك بإدارة التعرضات لآثار التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية من خلال وضع السقف على مستوى التعرض وفقاً لكل عملة. واجه البنك في نهاية السنة صافي تعرضات كبيرة للعملات الأجنبية التالية:

في 31 ديسمبر 2013				
الموجودات				
درهم	دولار أمريكي	يورو	أخرى	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
3.355.317	136.579	-	-	3.491.896
214.766	1.680.897	255.761	189.233	2.340.657
12.720.685	1.623.645	885	-	14.345.215
27.929	1.783.360	-	-	1.811.289
64.651	107.545	1.557	26	173.779
16.383.348	5.332.026	258.203	189.259	22.162.836
المطلوبات				
17.657.321	1.420.464	311.570	45.147	19.434.502
189.839	663.353	26	-	853.218
338.108	21.862	49.116	311	409.397
18.185.268	2.105.679	360.712	45.458	20.697.117
(1.801.920)	3.226.347	(102.509)	143.801	1.465.719

صافي التعرض للعملات الأجنبية ضمن الميزانية العمومية

في 31 ديسمبر 2013، بلغ صافي التعرض للعملات الأجنبية ضمن الميزانية العمومية في بند "أخرى" ما قيمته 157 مليون ريال قطري بما يعادل 158 مليون درهم (2012: 74 مليون جنبة استرليني بما يعادل 439 مليون درهم). ومن أجل إدارة صافي التعرض المفتوح للريال القطري واليورو كما في 31 ديسمبر 2013، فقد أبرم البنك عقوداً لشراء / بيع 200 مليون ريال قطري بما يعادل 202 مليون درهم و 20 مليون يورو بما يعادل 104 مليون درهم، على التوالي (2012: أبرم البنك عقوداً لبيع 73 مليون جنبة استرليني بما يعادل 432 مليون درهم) (راجع إيضاح 13 (2)).

إن تأثير الارتفاع / الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة 1٪ على صافي البنود المدرجة في الميزانية العمومية للبنك يبلغ 0.4 مليون درهم على حقوق الملكية للبنك في 31 ديسمبر 2013 وبيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (2012: 4 مليون درهم). يستند التحليل إلى افتراضات تدل على بقاء كافة المتغيرات ثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

3 26 مخاطر السوق (تابع)

(ب) مخاطر صرف العملات الأجنبية (تابع)

المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	يورو ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم ألف درهم	
1.373.748	-	-	67.540	1.306.208	في 31 ديسمبر 2012
3.016.714	447.983	288.488	720.568	1.559.675	الموجودات
10.876.914	-	72.559	436.786	10.367.569	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1.716.282	-	-	1.143.641	572.641	مبالغ مستحقة من مصارف
144.387	142	1.554	13.151	129.540	استثمارات في أدوات تمويل إسلامي
-----	-----	-----	-----	-----	استثمارات في صكوك إسلامية
17.128.045	448.125	362.601	2.381.686	13.935.633	موجودات أخرى
-----	-----	-----	-----	-----	
14.823.112	11.977	378.394	348.480	14.084.26	المطلوبات
625.435	46	2.873	517.057	105.459	حسابات المودعين
309.965	6	17.495	15.891	276.573	مبالغ مستحقة لمصارف
-----	-----	-----	-----	-----	مطلوبات أخرى
15.758.512	12.029	398.762	881.428	14.466.293	
-----	-----	-----	-----	-----	
1.369.533	436.096	(36.161)	1.500.258	(530.660)	صافي التعرض للعملات الأجنبية ضمن الميزانية العمومية
=====	=====	=====	=====	=====	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

3-26 مخاطر السوق (تابع)

(ج) مخاطر الأسعار

يتعرض البنك لمخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الصكوك الإسلامية المدرجة للتداول العام والمصنفة كمتوفرة للبيع ومحتفظ بها للمتاجرة في البيانات المالية.

إن تأثير أي ارتفاع / انخفاض في الأسعار بنسبة 5٪ يبلغ 10.7 مليون درهم على حقوق الملكية وبيان الدخل للبنك كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (2012: 9.2 مليون درهم) بالنسبة لمحفظه الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، وتأثير بقيمة 63.5 مليون درهم على حقوق الملكية للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 43 مليون درهم) بالنسبة لمحفظه الاستثمارات المتوفرة للبيع. يستند التحليل إلى افتراضات تدل على بقاء كافة المتغيرات ثابتة.

4-26 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يُحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 التسلسل الهرمي لأساليب التقييم على أساس ما إذا كانت معطيات أساليب التقييم جديرة أو غير جديرة بالملاحظة. إن المعطيات الجديرة بالملاحظة تعكس بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة؛ بينما تعكس المدخلات غير الجديرة بالملاحظة افتراضات البنك الخاصة بالسوق. لقد نتج عن هذين النوعين من المعطيات التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

- المستوى الأول - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأدوات المطابقة.
- المستوى الثاني - أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المعلنة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المعلنة للأدوات المطابقة أو المماثلة في الأسواق الأقل نشاطاً أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى الثالث - أساليب التقييم التي تُستخدم فيها معطيات جديرة بالملاحظة. تشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تشمل أساليب تقييمها معطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المعلنة للأدوات المماثلة حيث يقتضي الأمر القيام بتعديلات أو افتراضات جوهريّة غير جديرة بالملاحظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في الأسواق النشطة تستند إلى أسعار السوق المعلنة أو عروض الأسعار الخاصة بالتجار. يُحدد البنك القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى باستخدام أساليب التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

4-26 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تابع)

يعرض الجدول التالي الأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للتسلسل الهرمي:

المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	
-	-	1.270.574	كما في 31 ديسمبر 2013 موجودات مالية بالقيمة العادلة استثمارات في صكوك إسلامية مصنفة كمتوفرة للبيع مصنفة كاحتفظ بها للمتاجرة
-	-	213.611	
-	-	1.484.185	
-	641	-	مطلوبات مالية تعهد بشراء أو بيع عملات
-	-	859.632	كما في 31 ديسمبر 2012 موجودات مالية بالقيمة العادلة استثمارات في صكوك إسلامية مصنفة كمتوفرة للبيع مصنفة كاحتفظ بها للمتاجرة
-	-	183.355	
-	-	1.042.987	
-	1.236	-	مطلوبات مالية تعهد بشراء أو بيع عملات

في 31 ديسمبر 2013، تقارب القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية للبنك المقاسة بالتكلفة المطفأة قيمها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

5-26 مخاطر العمليات

مخاطر العمليات هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن أخطاء أو الإخفاق في العمليات والتقنيات والبنية التحتية داخل البنك وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً للأداء المؤسسي.

يهدف البنك إلى إدارة المخاطر التشغيلية بإحداث توازن بين تفادي الخسائر المالية وعدم الإضرار بسمعة البنك وأصوله وموظفيه مع الاقتصاد بشكل عام في التكاليف.

يقع على عاتق الإدارة العليا لكل وحدة تنظيمية المسؤولية الرئيسية عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لمواجهة مخاطر العمليات إضافة إلى وضع معايير شاملة لإدارة مخاطر العمليات المتعلقة بالنواحي التالية:

- متطلبات الفصل الملائم بين الواجبات، بما في ذلك الموافقة المستقلة على المعاملات.
- متطلبات عمليات التسوية ومراقبة المعاملات.
- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى.
- توثيق الضوابط والإجراءات.
- متطلبات التقييم الدوري لمخاطر العمليات القائمة وكفاءة الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر المحددة.
- متطلبات رفع التقارير عن خسائر العمليات والتدابير التصحيحية المقترحة.
- وضع خطط الطوارئ.
- التدريب والتطوير المهني للموظفين للتوعية بمخاطر العمليات.
- المعايير الأخلاقية والتجارية.
- الحد من المخاطر، بما في ذلك التأمين إذا كان له تأثير.

يتولى قسم التدقيق الداخلي والموظفين المعنيين بمخاطر العمليات مراجعة مدى التزام البنك بمعايير مخاطر العمليات من خلال برنامج للمراجعات الدورية. وتتم مناقشة النتائج التي يتم التوصل إليها مع إدارة الوحدة التنظيمية المعنية والإدارة العليا للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

6-26 إدارة رأس المال وكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2

يُدير البنك رأس المال الخاص به بالأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التنظيمية والاقتصادية لرأس المال . يحتسب البنك نسبة المخاطر للموجودات وفقاً للمتطلبات والإرشادات الموضوعية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذي قام بتحديد نسبة مجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر، المقررة حالياً بنسبة 12٪ كحدٍ أدنى (2012): (12٪). يتوافق ذلك أيضاً مع تقييم نسبة كفاية رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل 2 على النحو الموضح أدناه:

2012 ألف درهم	2013 ألف درهم	
		الشريحة الأولى من رأس المال
3.157.895	3.307.895	رأس المال
56.008	63.566	احتياطيات قانونية
(1.257.710)	(934.270)	خسائر متراكمة
-----	-----	
1.956.193	2.437.191	
		الشريحة الثانية من رأس المال
616.737	462.553	استثمار ثانوي لأجل (راجع إيضاح (1) أدناه)
162.314	206.428	مخصص جماعي للانخفاض في القيمة
1.669	(1.525)	احتياطي إعادة تقييم موجودات
-----	-----	
780.720	667.546	
		اقتطاعات من الشريحة الأولى والشريحة الثانية لرأس المال
(26.530)	(25.000)	استثمار في استثمارات حقوق ملكية أخرى (إيضاح 9)
-----	-----	
2.710.383	3.079.647	مجموع رأس المال التنظيمي
=====	=====	
		الموجودات المرجحة بالمخاطر
12.985.097	16.514.205	مخاطر الائتمان
59.618	85.143	مخاطر السوق
828.131	932.890	مخاطر العمليات
-----	-----	
13.872.846	17.532.238	الموجودات المرجحة بالمخاطر
=====	=====	
%19.54	%17.57	نسبة كفاية رأس المال لرأس المال التنظيمي
%14.10	%13.90	نسبة المخاطر إلى الموجودات للشريحة الأولى من رأس المال

(1) يمثل الاستثمار الثانوي لأجل الوديعة المقبوضة من وزارة المالية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم بيانه ضمن "حسابات المودعين" في بيان المركز المالي (إيضاح 11). لقد تم تخفيض قيمة الوديعة بنسبة 40٪ عند احتساب الشريحة الثانية من رأس المال خلال السنة الحالية وفقاً للضوابط والإرشادات المقررة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

6-26 إدارة رأس المال وكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2 (تابع)

الموجودات المرّجّحة بالمخاطر	تخفيف مخاطر الائتمان			صافي التعرض خارج الميزانية العمومية بعد عوامل تحويل الائتمان	إجمالي المستحقات ضمن الميزانية العمومية	فئات الموجودات في عام 2013
	بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	التعرّض قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
229.794	3.976.912	-	3.976.912	-	3.976.912	مطالبات سيادية
4.727.047	4.850.220	(733.756)	5.583.976	-	5.583.976	مطالبات على مؤسسات قطاع عام حكومية غير مركزية
1.824.660	3.127.802	(18.502)	3.146.304	125.845	3.020.459	مطالبات على مصارف
-	-	-	-	-	-	مطالبات على شركات أوراق مالية
5.705.342	5.641.776	(1.504.395)	7.146.171	1.553.206	5.749.317	مطالبات على شركات
1.010.417	1.345.833	-	1.345.833	-	1.345.833	مطالبات مدرجة في المحفظة التنظيمية لخدمات التجزئة
823.588	1.597.416	-	1.597.416	7.003	1.590.413	مطالبات مضمونة بعقارات سكنية
494.001	494.001	-	494.001	-	494.001	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
432.233	348.383	-	348.383	-	1.527.705	تمويلات متأخرة السداد
1.267.123	1.562.920	-	1.562.920	-	1.562.920	موجودات أخرى
16.514.205	22.945.263	(2.256.653)	25.201.916	1.686.054	24.851.536	

لقد قام البنك بإعادة تصنيف فئات موجوداته خلال عام 2013 وفقاً لتعميم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رقم 2012/3823. ولذلك فقد تمت إعادة تجميع أو تصنيف أرقام معينة كما في 31 ديسمبر 2013 حتى تتوافق مع شروط التعميم الجديد.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

6-26 إدارة رأس المال وكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2 (تابع)

فئات الموجودات في عام 2012

الموجودات المرّجّحة بالمخاطر	تخفيف مخاطر الائتمان		التعرّض قبل تخفيف مخاطر الائتمان	صافي التعرض خارج الميزانية العمومية بعد عوامل تحويل الائتمان	إجمالي المستحقات ضمن الميزانية العمومية	
	بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان				
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	1.557.212	-	1.557.212	-	1.557.212	مطالبات سيادية
9.173	957.218	-	957.218	-	957.218	مطالبات على مؤسسات قطاع عام حكومية غير مركزية
1.190.457	3.495.607	-	3.495.607	17.872	3.477.735	مطالبات على مصارف
-	-	-	-	-	-	مطالبات على شركات أوراق مالية
8.169.778	7.886.939	(533.230)	8.420.169	1.218.076	7.467.235	مطالبات على شركات
911.887	1.215.177	(54.339)	1.269.516	-	1.269.516	مطالبات مدرجة في المحفظة التنظيمية لخدمات التجزئة
655.817	1.322.155	-	1.322.155	13.807	1.308.347	مطالبات مضمونة بعقارات سكنية
626.013	626.013	-	626.013	-	626.013	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
235.689	229.441	-	229.441	-	1.681.713	تمويلات متأخرة السداد
1.186.283	1.470.159	-	1.470.159	-	1.470.159	موجودات أخرى
12.985.097	18.759.921	(587.569)	19.347.490	1.249.755	19.815.148	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تابع)

26 إدارة المخاطر (تابع)

6-26 إدارة رأس المال وكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2 (تابع)

إجمالي التعرضات وتخفيف مخاطر الائتمان

2012		2013		
الموجوداتالم رّجّة بالمخاطر ألف درهم	التعرض ألف درهم	الموجوداتالم رّجّة بالمخاطر ألف درهم	التعرض ألف درهم	
12.985.097	19.347.49	16.514.205	25.201.916	إجمالي التعرّض قبل تخفيف مخاطر الائتمان
(587.569)	(587.569)	(2.256.653)	(2.256.653)	ناقصاً: ضمانات مالية مستحقة
12.397.528	18.759.92	14.257.552	22.945.263	صافي التعرّض بعد تخفيف مخاطر الائتمان
=====	=====	=====	=====	

متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر السوق وفقاً للمنهجية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013:

2012		2013		
الموجوداتالم رّجّة بالمخاطر ألف درهم	تكالفة رأس المال ألف درهم	الموجوداتالم رّجّة بالمخاطر ألف درهم	تكالفة رأس المال ألف درهم	
6.909	57.553	10.041	83.676	مخاطر معدل الربح
248	2.065	176	1.467	مخاطر صرف العملات الأجنبية
7.157	59.618	10.217	85.143	
=====	=====	=====	=====	

لقد تم احتساب تكالفة رأس المال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بنسبة 12% (2012: 12%).